العرب
الخميس 2020/12/24
السنة 43 العدد 11921

الحظر الأميركي يُعري دور جامعات إيران كقوة نفوذ في الخارج

فروع جامعة المصطفى الدولية يقودها الحرس الثوري للإشراف على تجنيد الطلاب ونشر التشيع

عملت إيران، طيلة سنوات، على تأسيس أذرع ناعمة لها في العديد من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إليها حتى تكون أداة لتمرير أجندتها وإبقاء شعلة ثورتها متقدة. وتأتي الجامعات كإحدى أهم الأدوات تنفيذا لمبدأ التعبئة التربوية الذي أوصى به آية الله الخميني. ورغم أن تأسيس فروع في الخارج كان يتسم بالخفاء عادة، إلا أن العقوبات الأميركية قد عرّت نشاط تلك الفروع، حيث ثبت تورطها في أعمال تجسس وتجنيد عملاء ضمن شبكة دولية معقدة.

طهران - استخدمت المؤسسة الدينية الإيرانية منذ ثورة الخميني في عام 1979، المنظمات الدينية لتوسيع نفوذها في الخارج ومن أهمها جامعة المصطفى الدولية، وهي عبارة عن شبكة من المعاهد الدينية، ومقرها مدينة قم المقدسة لدى الشيعة، ولها فروع في حوالي خمسين بلدا.

وتدعي الجامعة أنها تدرس علم الدين الشيعي والعلوم الإسلامية واللغة الفارسية لعشرات الآلاف من الطلاب الأجانب عبر آسيا وأوروبا وأفريقيا وأميركا الجنوبية وربما حتى العرب، لكن خصوم طهران يقولون إن الجامعة متورطة في عمليات تجسس وجنّدت مقاتلين أجانب في حرب إيران بالوكالة في سوريا.

الجامعات أذرع خفية للنفوذ الإيراني في المنطقة

فرود بيزهان

عمق أعمال الجامعات الإيرانية اتضح مع فرض حظر على طهران

علي ألفونة

العديد من الطلبة استقطبوا لقوات كتائب فاطميون وزينبيون

ولسنوات، وثق خبراء وأجهزة الاستخبارات الغربية تجنيد الحرس الثوري الإيراني وتدريبه ونشره لآلاف من المقاتلين الشيعة في سوريا للدفاع عن رئيس البلاد، بشار الأسد، الحليف الرئيسي لطهران في الحرب الأهلية التي اندلعت في العام 2011، ومع فرض عقوبات على طهران والعديد من المؤسسات التابعة لها، بدأت تتكشف العديد من الخفايا حول دور الجامعات على وجه التحديد.

منصة للتجنيد

افتتحت جامعة آزاد الإسلامية (الجامعة الإسلامية الحرة) الإيرانية في يناير 2018 فروعا جديدة لها في سوريا والعراق، وقد احتفت إيران بشكل لافت بهذا الافتتاح الذي يحمل طابعا سياسيا يخرج الخطوة من سياقها التعليمي الثقافي لتكون جزءا من إستراتيجية تصدير الثورة على المدى الطويل.

وجامعة آزاد هي الجامعة الإيرانية الثالثة التي تفتح في سوريا، إذ سبق أن افتتحت إيران كلا من جامعة المصطفى وجامعة الفارابي منذ بدء التدخل العسكري الإيراني في سوريا إلى جانب النظام عام 2011. وتملك الجامعة فرعين في لبنان وفرعا في العاصمة الأفغانية كابول وهناك أحاديث عن مشروع فرع في اليمن.

ولأن متابعة نشاط تلك الجامعات كان معروفا لدى دائرة ضيقة، إلا أنه وبحسب المحلل فرود بيزهان، الذي يشرح ذلك في تقرير نشره مركز "أوراسيا ريفيو" الأميركي للدراسات والبحوث، اتضح عمق أعمالها مع فرض الولايات المتحدة عقوبات على شبكة جامعة المصطفى الضخمة في الثامن من هذا الشهر، بزعم تورطها في تجنيد طلاب أفغان وباكستانيين للقتال في الصراع السوري.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية إن فيلق القدس، ذراع العمليات الخارجية للحرس الثوري، استخدم الفروع الخارجية للجامعة كـ"منصة تجنيد" لـ"جمع المعلومات والعمليات"، بما في ذلك تجنيد الميليشيات الموالية لإيران.

وأشارت الوزارة إلى أن فيلق القدس استخدم جامعة المصطفى الدولية "كغطاء" لتجنيد أفغان في "لواء فاطميون" المدرج على القائمة السوداء، وهي ميليشيا موالية لإيران تقاتل في سوريا.

علاوة على ذلك، استخدم فيلق القدس أيضا حرم المصطفى الجامعي في قم "كأرضية تجنيد" للطلاب الباكستانيين للانضمام إلى "لواء زينبيون" المدرج على القائمة السوداء، وهي ميليشيا تتألف من شيعة باكستانيين. وأضافت وزارة الخزانة أن "العديد من طلاب الجامعة قتلوا أثناء القتال في سوريا". لكن الجامعة انتقدت قرار واشنطن وقالت إنها تعزز "السلام والصداقة والأخوة بين الدول".

وكدليل على تورط الجامعات الإيرانية وخاصة الدينية منها، يؤكد علي ألفونة، زميل أقدم في معهد دول الخليج العربي في واشنطن، والذي راقب عن كثب نشاط الحرس الثوري الإيراني في سوريا، أنه وفقا لقاعدة بياناته من يناير 2012 إلى ديسمبر الجاري، قُتل 3059 مقاتلاً إيرانيا وحليفا أجنبيا في القتال في سوريا.

ومن بين هؤلاء، كان ثلاثة فقط من الطلاب أو خريجي جامعة المصطفى الدولية، وهذا يشير بحسب ألفونة إلى أن جمعية المصطفى لم تكن فقط قاعدة التجنيد الأساسية للحرس الثوري الإيراني في المجهود الحربي في سوريا.

وقام الحرس الثوري بتجنيد الآلاف من المهاجرين واللاجئين الأفغان داخل حدوده واستقطب المئات من الشيعة سرا داخل أفغانستان وتم استخدام نفس الإستراتيجية لتجنيد الباكستانيين.

ويبدو أن الأفراد الثلاثة الذين تم تحديدهم كانوا يشغلون مناصب قيادية أو مخابراتية أو سياسية أيديولوجية وهذا يعني أن الحرس الثوري الإيراني ينظر إلى خريجي أو طلاب جامعة المصطفى الدولية على أنهم أفراد ذوو قيمة عالية.

وغالبًا ما كان يتم استخدام المقاتلين المنتظمين في قوات كتائب فاطميون وزينبيون سيئة التدريب كخط أول للهجوم. ويقول ألفونة، إن الحرس الثوري اعتبر المقاتلين الأفغان وقودا للمدافع، بالنظر للاستثمار الضئيل الظاهر في تدريبهم والتعرض الذي واجهوه في ساحة المعركة.

تصدير التّشيع

سعت طهران في السنوات الماضية من خلال الانتقال إلى مأسسة النفوذ الثقافي، إلى جعل الدول المتحالفة معها وخاصة في الشرق الأوسط مرتبطة بنيويًا بالعصب العقائدي للنظام الإيراني بغض النظر عن التفاهمات والتسويات والضغوط التي قد تطرأ على المستوى السياسي والتي قد تعيد تعريف النفوذ الإيراني في كامل المنطقة.

وتؤكد العديد من الأبحاث المنشورة في السنوات الأخيرة أن هذا التوسع جزء من إستراتيجية إيران الناعمة والمتطورة التي تعزز الأهداف الأيديولوجية والسياسية لطهران وهو أمر عبّر عنه علي أكبر ولايتي كبير مستشاري السياسة الخارجية للمرشد الأعلى صراحة في كثير من المرات حينما قال إن "تأثير إيران في القوة الناعمة يساعد على نشر الإسلام (الشيعي وفق رؤية الولي الفقيه) في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الصين والهند والعالم العربي".

ومن غير الواضح كيف ستؤثر العقوبات الأميركية على أنشطة جامعة المصطفى الدولية في قم، حيث يقع أحد أكبر فروعها الأجنبية في أفغانستان، حيث غالبية المسلمين من السنة، لكن حوالي 15 في المئة من سكانها (معظمهم من الهزارة) هم من الشيعة الذين تربطهم صلات دينية بالأغلبية الشيعية في إيران.

وتشترك إيران بروابط تاريخية وثقافية ولغوية عميقة مع أفغانستان، وقد وسعت نفوذها في البلاد من خلال تمويل الحلقات الدراسية والمنافذ الإعلامية والمراكز الثقافية ومشاريع البنية التحتية.

وينحدر مقاتلو لواء فاطميون الأفغان في سوريا من قومية الهزارة، بعضهم كان موجودا بالفعل في البلاد قبل اندلاع الأزمة، وآخرون كانوا لاجئين في إيران منذ سنوات، بسبب تردي الوضع الأمني في أفغانستان.

واستغلت إيران متمثلة في الحرس الثوري، فقر وجهل هؤلاء الشيعة الأفغان واحتياجهم إلى المال، ليكونوا إحدى أدواتهم في الصراع السوري مقابل مبالغ مادية، وإعطائهم أوراق إقامة قانونية لهم ولعائلاتهم في إيران.

ولفتت تقارير حقوقية إلى أن قرابة أربعة ملايين من الأفغان يعيشون في إيران في بيئة تتسم بالفقر والجهل، ويعتنقون المذهب الشيعي. ولعل تعويض خسائر قوات الحرس الثوري وخفض ميزانية الحرب الباهظة التي تصرفها طهران في سوريا، من أبرز الأسباب التي جعلت هؤلاء الشيعة فريسة للاستغلال الإيراني، والزج بهم داخل الصراع السياسي في سوريا.

وتحاول إيران عن طريق هذه المجموعات أن تظهر نفسها أمام الرأي العام العالمي على أنها لا تشارك في الحرب فعليا، متجنبة فرض القوى الكبرى أي ضغوطات أو عقوبات عليها.

وذكرت العديد من الدراسات البحثية والتقارير الاستخباراتية أن طهران عازمة على استخدام أعضاء هذه الميليشيات في فرض نفوذها وسياستها في دولهم، عند انتهاء الحرب في سوريا، ما يعني أن الآلاف من الأفغان الموجودين في ذلك البلد، سيشكلون تهديدات كبيرة على الدولة الأفغانية حال عودتهم إليها خاصة مع خطط الانسحاب الأميركي من أفغانستان.

تركيا تستغل نزاع كينيا والصومال لتثبيت أقدامها في القرن الأفريقي

مقديشو - يربط محللون سياسيون صوماليون استقرار العلاقات بين بلادهم وكينيا في الأشهر الماضية بحسم ملف النزاع البحري بينهما، حتى وإن نجحت جهود الوساطة ولو مؤقتا في إذابة التصعيد السياسي الراهن، لكن التوتر الذي طفا على السطح فجأة يبدو أنه يتجاوز حدود حكومتيْ البلدين حيث تحركه من خلف الكواليس قوى لها مصلحة في القرن الأفريقي.

فالعلاقات بين الجارتين لن تستقر على أسس قوية ما دام لم يُعالج ملف النزاع القائم بينهما على مناطق في المحيط الهندي غنية بالنفط، وربما تشهد فترات تصعيد وتهدئة مع الوقت، بحكم مصالح السلطتين في مقديشو ونيروبي.

وبينما يفسّر البعض عودة الأزمة إلى الواجهة بمحاولة الحكومة الصومالية الحد من التدخل الكيني في الانتخابات المقبلة لاسيما الرئاسية والمقررة العام المقبل، يبدو أن الأمر يتجاوز ذلك بكثير.

ويشير المراقبون السياسيون إلى أن من بين أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مساعي تركيا إلى تعزيز نفوذها في الصومال، حيث ركزت الأنظار نحوه عبر بوابة التنقيب عن النفط والغاز مهما كانت التكاليف، وبالتالي ترسيخ أقدامها في القرن الأفريقي، ولذلك تريد قطع الطريق أمام كينيا المدعومة من دول وازنة في الخليج.

واستغلت تركيا حالة الفوضى والصراع السياسي في الصومال لغرس نفوذها الاقتصادي منذ عام 2011 بالتزامن مع تزايد خلافاتها مع الدول الغربية ودول الشرق الأوسط بسبب أجندات الرئيس رجب طيب أردوغان الداعمة للجماعات الإسلامية المتشددة.

وقد اضطرت أنقرة إلى البحث عن مناطق نفوذ جديدة، وركزت على الصومال حيث تدفقت الشركات المرتبطة بحكومة حزب العدالة والتنمية عبر تحالفات مع فصائل سياسية وجماعات متشددة محلية ترتبط بأجندات أنقرة.

وحاول أردوغان في يناير الماضي تبرير أطماعه في احتياطات الطاقة الصومالية بالقول إن مقديشو دعت أنقرة إلى التنقيب عن النفط في مياهها. وقارن ذلك بالاتفاقية البحرية التي وقعتها بلاده في ديسمبر 2019 مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا والتي تعرضت لانتقادات دولية شديدة.

وفي الوقت الذي تتوالى فيه خطوات مقديشو التصعيدية تجاه جارتها، وأحدثها قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع نيروبي خلال منتصف ديسمبر الجاري، تنتهج كينيا سياسة المد والجزر، وترفع حاليا راية التهدئة، ضمن سياسة خارجية مدروسة.

وتصر نيروبي على توظيف كل ملفاتها للتأثير في الانتخابات الصومالية من خلال دعمها لرئيس إقليم جوبالاند جنوب الصومال، أحمد مدوبي، الذي لا تعترف به مقديشو، إضافة إلى تحول عاصمة الإقليم إلى منصة انطلاق لحملات المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية، بحسب المحللين.

وفي عام 2009 وقعت كينيا مذكرة تفاهم مع الحكومة الصومالية الانتقالية لتمديد الجرف القاري الكيني، إلا أن البرلمان الصومالي ألغاها عام 2011، بدعوى عدم أحقية مؤسسات الحكم الانتقالي في إعادة النظر في ترسيم الحدود البرية والبحرية، ومنذ ذلك الحين انتهجت نيروبي سياسات معادية لمقديشو.

ويقول شافعي معلم، الأكاديمي الصومالي في العلوم السياسية، إن من هذه السياسات استخدام ورقة اللاجئين الصوماليين في مخيمات داداب في كينيا، وتدخل عسكري كيني في الأراضي الصومالية في عام 2011، بذريعة محاربة الإرهاب، لفرض سياسة الأمر الواقع على مقديشو، وتنفيذ مذكرة ترسيم الحدود التي تصب في صالحها.

وتزايدت ضغوط كينيا على أكثر من جبهة، وطرحها على شركات أجنبية عام 2012 ثمانية قطاعات بحرية للتنقيب عن النفط دفع الصومال إلى إحالة ملف النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وهو ما اعتبرته نيروبي انتهاكا لسيادتها وردت بخطوات تصعيدية.

وتبادل الجانبان خطوات تصعيدية بلغت سحب السفيرين، بذريعة التشاور، ردا على ما يقول كل منهما إنه تجاوزات في مناطق بحرية ارتكبها الطرف الآخر.

ورغم أن الصومال لديه حجج قانونية في قضية النزاع الحدودي، إلا أن كينيا تُصعد وتهدئ، مرة تلو الأخرى، بانتظار مرحلة ما بعد الانتخابات المقبلة في الصومال.

ويظل النزاع الحدودي، وفق مقديشو، مفتوحا في أروقة محكمة العدل الدولية، بسبب مراوغات كينيا وتأجيل الدعوى أكثر من مرة، بجانب قيود وباء كورونا.

وتمتد جذور الأزمة بين البلدين إلى ما قبل الحكومة الصومالية الراهنة، إلا أن عودتها إلى الواجهة بوتيرة أشد ترجع إلى اعتقاد مقديشو بوجود بصمات كينية على الخلافات الراهنة بشأن الانتخابات المقبلة.

ويعتقد أحمد محمود، الأكاديمي في مجال الإعلام، أنه رغم توسع نطاق مبررات الحكومة الصومالية الحالية حول اختيار مسار التصعيد السياسي ضد كينيا، إلا أن قراراتها تشي بتعمد اتخاذ تلك الخطوة، بالرغم من توفر بدائل كثيرة للضغط على جارتها.

ورأى أن تأثير نيروبي في مجريات الانتخابات الحالية بدا واضحا حين تنصل أحمد مدوبي، رئيس ولاية جوبالاند الحدودية، من مخرجات المؤتمر التشاوري بين الحكومة ورؤساء الأقاليم الفيدرالية حول الانتخابات، في سبتمبر الماضي، بعد عودته من نيروبي.

وتسعى كتلة تضم 15 مرشحا محتملا لانتخابات الرئاسة المقبلة إلى الضغط على الحكومة للتراجع والبحث عن قرارات أخف وطأة من القطيعة، التي قد تربك أركان العلاقات القديمة بين البلدين.

محمد ابتدون

قرار الصومال قطع العلاقات مع كينيا ربما لن يصمد طويلا

ولا يتوقف الأمر على الداخل الصومالي، فخلال قمة الهيئة الحكومية للتنمية بدول شرقي أفريقيا (إيغاد)، اتفق الصومال وكينيا، في جيبوتي الأحد الماضي، على التهدئة ومحاولة حل نزاعهما داخل إيغاد.

وذهب محمد ابتدون، المحلل بمركز مقديشو للدراسات، إلى القول إن قرار الصومال قطع العلاقات مع كينيا ربما لن يصمد طويلا، وقد يتغير لأسباب منها المعارضة السياسية في الداخل، حيث تعتبر أن موقف الحكومة لا يخدم مصلحة البلاد.

ورجح ابتدون ألا تتأثر العلاقات بين البلدين بالتوتر القائم حاليا، فحكومة نيروبي وأغلبية المعارضة السياسية الصومالية تريان أن قطع العلاقات هو قرار متسرع وغير دبلوماسي تم اتخاذه لاعتبارات خاصة بالإدارة الحالية في مقديشو لتحقيق أجندتها الانتخابية.